أ/ بطاهر بختة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
– جامعة مستغانم–

د/ بكريتي بومدين
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
– جامعة مستغانم –

د/ بن مكرلوف خالد
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
– جامعة بليدة2–

الملتقى الدولي الثاني حول

ما بعد البترول، التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطية

يومي 24 و25 أكتوبر 2018

عنوان المداخلة: تداعيات انخفاض أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الدول المصدرة له – الجزائر كنموذجا لها–

المحور الأول: تأثيرات تقلبات أسعار النفط على منطقة الأورو متوسطية

ملخص

لقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهون بأسعار النفط في السوق العالمية نتيجة لما تدره من عائدات البترول التي تسيطر على نسبة 98% من حجم الصادرات الإجمالية، هذه الأخيرة التي أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعد عملة التسديد لهذه المادة. لكن عودة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة أعطى دافعا قويا وجديدا لانتعاش الاقتصاد الجزائري، حيث أسهم بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية ونسبة البطالة وارتفاع نسب النمو الاقتصادي من جهة، لكن من جهة كانت هناك نتائج سلبية على مؤشرات مثل التضخم وسعر الصرف.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، سوق النفط، الاقتصاد الجزائري، سياسة التقشف.

Abstract

The development of the Algerian economy has become dependent on the oil prices in the global market due to the revenues generated by oil, which controls 98% of the total volume of exports, which is also linked to oil prices in the global market and the improvement of the value of the dollar, which is the currency of payment of this article. However, the rise in oil prices in recent years has given a strong impetus to the recovery of the Algerian economy, which has contributed significantly to improving some of the macro economic indicators. The most important of these are the decrease in external indebtedness, the unemployment rate and the high rates of economic growth on the one hand, On indicators such as inflation and the exchange rate.

Keywords: oil price, oil market, Algerian economy, austerity policy.

مقدمة

إن الأحداث والتطورات التي شهدتها الأسواق النفطية خلال القرن الماضي مثل تناقص الفجوة بين الطلب والعرض وأزمة الدولار غيرت منطق أسعار النفط الخام التي أصبح لها دور فعال في تحديد الأسعار (OPEC) واتجاهه بشكل كبير لا سيما مع إنشاء منظمة أوبك البترولية، وهذا على اعتبار أن النفط كمصدر للطاقة أعطى دفعا كبيرا للصناعة والنمو الاقتصادي في العالم . ومن جهة ثانية فإن النفط يشكل ما نسبته 10 %من التجارة الدولية ولا يمكن لأي سلعة أخر أن تضاهي هذه النسبة.

إن استمرار اعتماد الجزائر على العوائد النفطية في فترة الثمانينيات جعلت من الاقتصاد الجزائري يتكبد خسائر كبيرة من خلال انخفاض هذه العوائد، وقد بدا ذلك واضحا وجليا بعد عدة أزمات وتأثيرها في الجزائر مما اضطرها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي السلبي في المتغيرات الاقتصادية الكبر الذي فرض عليها القيام بعمليات التصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني.

ومنه يمكن طرح التساؤل التالي: **ماهو اثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟**

الأسئلة الفرعية

1 -ماهي مميزات اتجاهات أسواق النفط؟

2 -ماهي أثار المصاحبة لانهيار أسعار النفط؟

3- ما هو واقع الاقتصاد الجزائري في ظل انخفاض أسعار النفط؟

الفرضيات

1 - لا تساهم أسواق أسعار النفط في نشر المبادلات التجارية الخارجية بشكل كبير.

2 - الاقتصاد الجزائري ليس مرهون باستقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية بل بأسواق الدول المصدرة فقط.

المنهج المستخدم

اعتمدت الدراسة على منهج البحث النظري من خلال مسح العديد من الأدبيات النظرية والنماذج التجريبية، لكي يتسنى تحليل الظاهرة، وتسليط الضوء على أبعادها وآثارها. كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في إطار دراسة شاملة لأهم الهياكل التي تعتبر كهدف لمواجهة الأزمة النفطية.

هيكل الدراسة

قسمنا دراستنا على ثلاث، حيث ركزنا في المحور الأول على سعر النفط وأنواعه وسوق النفط ومميزاته واتجاهاته، أما في المحور الثاني فقد حاولنا إظهار أهم أسباب انخفاض أسعار النفط واهم أثار المترتبة على الدول المصدرة له في ظل هذا الانخفاض، أما في المحور الثالث فقد ركزنا على واقع اقتصاد الجزائري في ظل هذا الانخفاض و ماهي أهم الإجراءات اللازمة لمواجهة ذلك.

المحور الأول: أسواق أسعار النفط

تعتبر أسواق أسعار النفط من الأسواق الهامة للطاقة، وهي تساهم بشكل كبير في المبادلات التجارية الخارجية التي تعمل على التقارب بين الدول بشكل كبير.

أولا: مفهوم سعر النفط و أهم أنواعه

سنطرق في هذا العنصر إلى مفهوم سعر النفط واهم أنواعه.

1. مفهوم سعر النفط

يعرف سعر النفط على أنه " قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية...الخ.

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية، حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند أبار النفط وهذا في ظل " احتكار قلة" ساد السوق البترولية، ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اكتشاف واتساع صناعة النفط في بلدان عديدة، لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري وهذا نتيجة احتكار شركات قليلة السوق البترولية، التي سعت إلى تعظيم أرباحها، ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب والعرض، وهذا لخول عدة بلدان منتجة للنفط السوق البترولية.[1]

كل هذا التطور في مفهوم السعر أو في كيفية تحديده يدل على أن للسعر البترولي عدة أنواع أو مصطلحات سوف نقوم بذكرها وفق التطور الزمني لظهور كل نوع من هذه الأنواع، والمقياس الذي اعتمد عليه في قياس السلعة البترولية.[2]

2. أنواع أسعار البترول

هناك عدة أنواع لأسعار النفط نذكر من بينها:

1- الأسعار المعلنة

يرجع تاريخ ظهور السعر المعلن لأول مرة عام 1880 بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندارد- أويل التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في السوق البترولية وعند فوهة البئر، وبتزايد اكتشاف واستغلال البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد الإنتاج العالمي، أصبحت الشركات البترولية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ التصدير للبترول، ونظرا لحدة التنافس الذي وقع بين الشركات البترولية الاحتكارية الكبرى حول الأسعار عقدت عام 1928 اتفاقية بين هذه الشركات نتج عنها استقرارا وثباتا للأسعار المعلنة في السوق البترولية، وبتطور هذه الأخيرة وظهور دول منتجة أخرى للبترول أصبحت هذه الدول تهتم بالسعر المعلن للبترول من خلال تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للفوائد النفطية بينها وبين الشركات البترولية العاملة على أراضيها، ولأنه خلال فترة الخمسينيات وبداية الستينات أنشأت الدول المنتجة شركات مستقلة، التي أصبحت تبيع بترولها الخام المنتج بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة، أصبحت هذه الأخيرة غير معبرة عن السوق البترولية، إلا أنها استمرت تعلن كأسعار اسمية للبترول الخام تستعمل لاحتساب الفوائد البترولية بين الشركات والدول البترولية.[3]

---

[1] . صلاح بحياوي، فاروق الصوفي، **سياسات في تصنيع النفط– الجزائر–** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص01.

[2]. محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي– الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص194.

[3]. العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر (1970–2006)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2007-2008، ص5.

2- الأسعار المتحققة

ظهر هذا النوع للوجود أواخر الخمسينات، حيث عملت به الشركات البترولية المستقلة من خلال تقديم تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري كنسبة مؤوية تخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في الدفع. ويمكن تعريف السعر المتحقق بانه عبارة عن السعر المعلن مطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري. من خلال هذا التعريف نقول أن الأسعار المتحققة تتأثر كثيرا بظروف السوق البترولية السائدة و العلاقات الاقتصادية الدولية، فمثلا عند إجراء عقود بترولية طويلة الأجل بين شريكين يستفيد احدهما (المشتري) بحسومات اكبر مما هو عليه في العقود قصيرة الآجلة، وهذا ما يجعل السعر المتحقق منخفض حسب مقدار هذه الحسومات.[4]

3- سعر الإشارة أو السعر المعول عليه

ظهر في فترة الستينات، حيث أعتمد عليه لاحتساب قيمة البترول بين بعض البلدان البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية لأجل توزيع العوائد المالية البترولية بين الطرفين، ويتم احتساب سعر الإشارة على أساس تحديد معدل بين السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات، وأخذت به العديد من البلدان البترولية، ومثال ذلك ما قامت به فترويلا عندما بادرت خلال عام1966 بإدخال الأسعار المعول عليها في نظامها المال مستبعدة بذلك قاعدة الأسعار المتحققة.

4- السعر الفوري أو الآني

ظهر هذا النوع من الأسعار مع وجود السوق الحرة أو التنافسية، ويمكن تعريفه على أنه " سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة"، من هذا التعريف نرى أن السعر الفوري أو الآني يتأثر كثيرا إذا كانت هناك اختلالات في السوق البترولية، وبالتالي فهو قابل للزيادة والنقصان بالمقارنة مع السعر المعلن، فهو يزيد عنه إذا كانت هناك اختلالات كبيرة بين العرض والطلب، واقل إذا كانت هناك اختلالات قليلة. [5]

ثانيا: مميزات سوق النفط و اتجاهاته

سنتطرق في هذا المحور إلى مميزات سوق النفط واهم اتجاهاته العالمية.

1.مميزات السوق النفطية

فالسوق النفطية هي عبارة عن سوق هيكلية مكونة من عدد قليل أو محدود من البائعين الذين يقدمون سلعة متشابهة أو متطابقة، كما يميز أو يعرف عنهم بأنهم صناع للأسعار.

وما يميز الأسواق البترولية أو النفطية من خصائص مهمة تتمثل أساسا في كونها سوق أكثر تنافسية حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات، كما أنها سوق شفافة حيث أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار، وهي سوق غير مستقرة ويرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد

---

[4] .مانع سعيد العقيبة، **أوبك والصناعة البترولية**، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، 1974، ص147.

[5] . محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص199.

ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثار واضحة على الأسعار، ولهذا الأمر أسباب كثيرة أهمها انتقال سلطة تسعير النفط إلى السوق المستقبلي الذي يعيش على واقع المضاربات والتلاعب وغيرهما، إن للتأثير النفسي والعوامل البسيكولوجية دورا أكبر من أساسيات العرض والطلب ودون أسباب منطقية، وقد يصل هذا التأثير أحيانا إلى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم.[6]

2. اتجاهات أسواق النفط

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014 وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي:[7]

– **الأزمة النفطية عام 1973**: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية،حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة40%.

– **الأزمة النفطية عام 1979**: ارتفعت أسعار البترول ثانية و بشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية(حرب الخليج الأولى)من 13دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

– **الأزمة النفطية عام1986**: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986 انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، و باقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13دولار للبرميل الواحد.

– **الأزمة النفطية عام 1998**: في نهاية التسعينات و بالضبط سنة 1998 تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض و الطلب،فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

– **الأزمة النفطية عام 2004**: تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل،إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987 م)،وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

– **الأزمة النفطية عام 2008** : سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009 م،ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

– **الأزمة النفطية عام2014** : عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض

---

[6] . Svetlana Tsalik et Anya Schiffrin, **Guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes**, **Initiative for Policy Dialogue**, Open Society Institute, New York, USA, 2005, p54.

[7].داود سعد الله،**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000–2010)**، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص اقتصاد مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، الجزائر، 2011-2012،ص40.

العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك)و تضاؤل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد،وإلى توازنات إقليمية و جيوسياسية.

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50 بالمائة منذ جوان الفارط شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للانهيار لمستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر.

المحور الثاني: الآثار المصاحبة للتغيرات أسعار النفط

إن التقلبات التي تلاحق الأسعار النفطية بسبب التغيرات المستمرة والمتعددة التي تمس محيط الاقتصاد العالمي، لها الأثر الكبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن تشل أو ترفع من أدائه والمتمثلة في معدلات النمو، والموازنة العمومية، وأسعار الصرف، ومعدلات التضخم، والدين الخارجي وغيرها.

أولا: أسباب انخفاض أسعار النفط

هنالك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار النفط وأهمها[8]:

1- ظهور إنتاج النفط الصخري: الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

2- التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط(أوبك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.فقد فاجأت المنظمة- في اجتماعها الأخيرة – الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار. وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

3- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية: وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما. حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016 ، وهو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.

4- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة: كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول. فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت ناتجها المحلي الإجمالي، وهذا راجع أساسا إلى التي تمثل ثلثي ناتجها المحلي الإجمالي، وهذا راجع أساس إلى قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في تراجع قدر السنوات الأخيرة. ومن خلال الشكل التالي يمكن توضيح حجم الطلب العالمي على النفط.

---

[8] . Pablo Druck, Nicolas E. Magud, and Rodrigo Mariscal ,**Collateral Damage**: **Dollar Strength and Emerging Markets Growth**, IMF Working Paper, July 2015,p03.

الشكل رقم (01): الطلب العالمي على النفط للمدة (2000-2020) (مليون برميل/يوم)

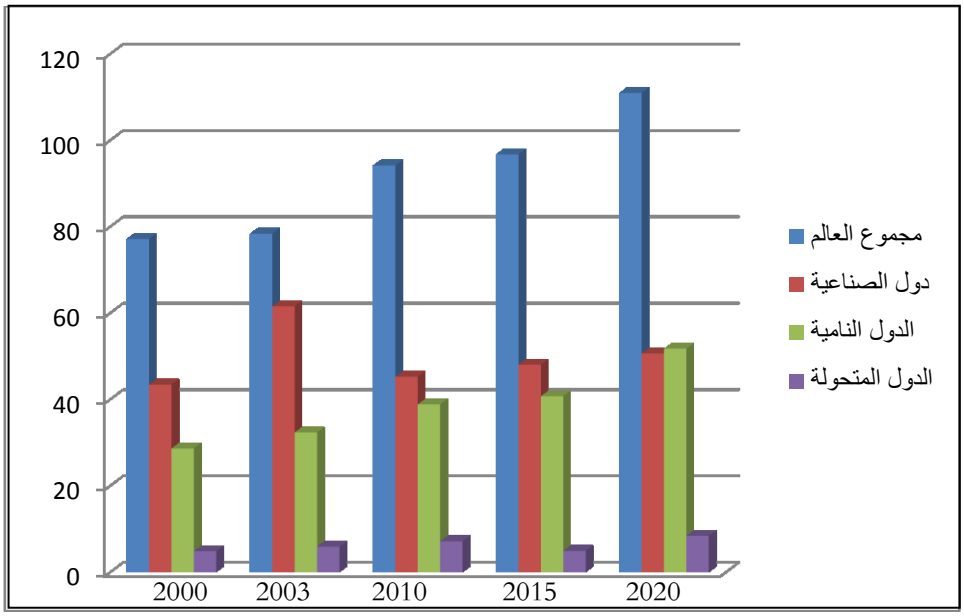

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص391.

5- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.

ثانيا: التغيرات في أسعار النفط تؤثر على أداء متغيرات الاقتصاد

يمكن توضيح الآليات أو القنوات بشكل من التفصيل في النقاط التالية:[9]

- اثر الصدمة من جانب العرض أو اثر التضخم: ذلك من خلال التركيز على التأثير المباشر على الناتج نتيجة التغير في تكاليف الإنتاج الحدي والناتجة عن صدمة في الأسعار النفطية. وتحليل العلاقة بين معدلات التضخم وأسعار النفط.

- اثر نقل الثروة: ويتم من خلال التركيز على معدل الاستهلاك الحدي لمختلف الدولارات النفطية والناتجة عن الفوائض العادية من المبادلات التجارية.

- اثر التوازن الحقيقي: من خلال التحقيق في التغير في الطلب على النقود والسياسة النقدية.

- اثر التكييف القطاعي: من خلال تقدير تعديل الهيكل الصناعي، والذي يستخدم أساسا لتفسير التفاوت في اثر صدمة أسعار النفط.

- اثر غير متوقع: من خلال التركيز على حالة عدم اليقين بشان أسعار النفط وتأثيرها.

ثالثا: أثار انخفاض أسعار البترول على الدول المصدرة له

1- فنزويلا: ركود الاقتصاد في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2014، ارتفاع تكلفة استدانة البلاد من الأسواق الدولية في ديسمبر 2015 إلى أعلى مستوى تسجله سوق ناشئة.

2- إيران: صندوق النقد الدولي توقع أن تمر إيران بعجز مالي بقيمة 8.6 مليار دولار في 2014 نتيجة هبوط النفط. طهران ترى إن انهيار أسعار النفط مؤامرة سياسية وليس راجع لظروف اقتصادية.

3- روسيا: هبوط أسعار النفط كان عامل الأبرز للتراجع الكبير في نمو الاقتصادي في 2014 إلى 0.2 % حسب النقد الدولي.

---

[9]. إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية- دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص238-240.

4- الجزائر: الرئيس الجزائري يأمر وزارتي الخارجية والمالية بتخفيض حجم المساعدات المقدمة لدول الأفارقة إلى 50 %، كما قدر انخفاض سعر البرميل ب ستين دولار سيؤدي إلى انخفاض موارد الدولة إلى النصف.

5- لبيبا: البنك المركز يقول أن البلاد شهدت عجزا حادا في الموازنة 2014 بقدر 50%، بسبب تدني أسعار النفط.

6- العراق: النقد الدولي في ديسمبر 2014 أن هبوط النفط وتراجع الإيرادات ساهما في خفض الاحتياطات الأجنبية للعراق من 77مليار دولار في بداية 2014 إلى 67 مليار دولار، هذا ما أدى إلى إلغاء المسودة الأصلية للموازنة في 2015.

7- الكويت: رئيس لجنة الميزانيات بالبرلمان الكويتي صرح بان موازنة البلاد ستسجل عجزا بعشرة مليارات دولار في السنة المالية المقبلة نتيجة تهاوي أسعار النفط.[10]

فقد أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي[11]:

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول.
- تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية.

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول. حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط

إن انخفاض أسعار النفط اثر بشكل كبير على عائدات البترولية للكثير من الدول المصدرة للنفط منها الجزائر التي تعرض اقتصادها بشكل كبير إلى اختلال، رغم المشاريع التنموية التي قامت بها إلى إنها لم تحقق المستوى المطلوب في مجال التنمية المحليةأو الاقتصادية.

أولا: واقع اقتصاد الجزائري الريعي بعد انهيار أسعار البترول

الاقتصاد الجزائري ريعي رهين إيرادات المحروقات. وخروج الاقتصاد الجزائري من التبعية لسعر المحروقات مرهون بالتوجه للاستثمار في القطاعات المنتجة. بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل الريع في مشاريع البنية التحتية القادرة على الإنتاج من الناحية الاقتصادية إن الاقتصاد الجزائري ينفق 3.5 دولار واحد. الأمر الذي يؤكد على ضعف المردودية لمختلف القطاعات الاقتصادية. في ظل مواصلة السلطات العمومية الاعتماد على مداخيل بيع المواد الطاقوية على مستوى السوق العالمية. ومواجهة مخاطر تراجع الأسعار إلى مستويات متدنية. استفادت الجزائر كثيرا من قطاع النفط والغاز. لكن درجة اعتمادها على هذا القطاع في الواقع تكاد تكون متقطعة النظير. فقطاع النفط والغاز يمثل حوالي 40% من مجموع إجمالي الناتج المحلي في الجزائر 98% من

---

[10]. نفين حسين، انهيار **أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجية**، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص10.

[11]. دواد سعد الله، **أثر تقلبات أسعر النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص48.

صادراتها ونحو ثلثي إيرادات موازنتها العامة. لكن هذا القطاع لا يوفر فرص عمل إلا لنسبة 2% تقريبا من القوى العملة. ويقلص انخفاض سعر البرميل إلى ستين دولارا موارد الجزائر المالية بنحو50%. [12]

ولا يمكن لهذا الوضع أن يكون أساسا دائما لتوفير فرص العمل أو رفع مستويات المعيشة للسكان بشكل عام. ومن ثم فان القضية الأساسية هي إيجاد أفضل السبل لاستخدام ما لدى الجزائر من موارد طبيعية وفيرة في إطلاق شرارة النمو الدائم والشامل الذي يوفر فرص عمل جيدة لكل الجزائريين. مع ذلك تبقى الجزائر اكبر دولة متضررة من انخفاض أسعار البترول إلى جانب ليبيا بحكم الكميات القليلة التي تقوم بإنتاجها. إضافة إلى ضعف الاكتشافات التي لم تنجح في إعادة تجديد الاحتياطات. وتعاني من ضعف الاسترجاع.

وبلغت نسبة العائد على توظيف احتياجات الصرف في الخارج بلغ1.66%. وتعتمد سياسة بنك الجزائر في تسيير الاحتياطيات الرسمية للبلاد على مبادئ السيولة والأمن والعائد. وقد بلغت احتياطيات الصرف نهاية2013 حوالي 194 مليار دولار مقابل 190.66 مليار دولار في أواخر 2012 و 182.22 مليار دولار بنهاية 2011. مقابل دين خارجي أقل من نف مليار دولار. بما أن الجزائر قررت في 2009 الدفع المسبق لديونها التي كانت في حدود 15.5 مليار دولار. مستفيدة من الارتفاع الكبير لأسعار النفط. غير أن الاحتياطيات الجزائرية تراجعت بنهاية يونيو الماضي إلى193.269 مليار دولار بسبب العجز المسجل في ميزان المدفوعات الخارجية تحت وقع تراجع العائدات النفطية و الارتفاع المتواصل للواردات. وتتمتع الجزائر بمقومات صلابة مالية مع مستوى ديون عمومية لا يتجاوز 8 %من الناتج المحلي الخام وهو من بين أضعف المعدلات في العالم.[13]

سوف يترك هبوط أسعار النفط إذا استمر لأكثر من ثلاث سنوات أثارا واسعة النطاق على الجزائر. إبتداءا من تراجع معدل النمو وزيادة عجز الميزانية وانخفاض قيمة العملة المحلية وتراجع فائض ميزان المدفوعات وزيادة البطالة وخفض التحويلات الاجتماعية وتوقف البدء في إنشاء مشروعات جديدة خصوصا مشروعات البنية الأساسية المكلفة وتدفق الاستثمارات إلى الخارج. ورغم تتمتع الجزائر بفوائض مالية سواء كانت في شكل احتياطيات من النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية أو استثمارات في الخارج أو أصول مملوكة لصناديق الاستثمار السيادية. إلا أن هذه الفوائض ستتآكل في 35 شهر. وقد تلجا الجزائر إلى استدانة من جديد. والمشكلة في الجزائر ليست هبوط أسعار النفط فحسب. ولكن أيضا في القدرات التصديرية على المدى المتوسط في وقت يستمر الاستهلاك المحلي في النمو بسرعة. في ظل اتسام الأسواق العالمية بعدم الاستقرار.

ولمواجهة هذا الانخفاض يجب على الحكومة التوجه نحو ترشيد النفقات العمومية. سيما على مستوى ميزانية التسيير وترشيد الواردات وتعزيز مراقبة عمليات تمويل التجارة الخارجية بغية تفادي كل أشكال تهريب رؤوس الأموال.

ويرى مبتول انه قد حان الوقت لإعادة النظر في عمل الدبلوماسية الجزائرية. والعمل أكثر على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية. التي وصل نشاطها إلى نقطة الحياد. وتسيير حذر الاحتياطات الصرف بالعملة الصعبة في الخارج.، وتجميد المشاريع التي لا تحظى بالأولوية، والتي ليس لها اثر اقتصادي و اجتماعي. على غرار مشاريع الترامواي في المناطق قليلة الكثافة السكانية. وكذلك الطريق السيار للهضاب، إعادة النظر في طريقة استثمار سوناطراك، والتي لا يجب أن تبقى من تمويلها الذاتي فقط، معتبرا أن أي قرار استراتيجي يخص الطاقة يجب أن لا يتخذ من طرف سوناطراك وزارة الطاقة وحدهما. بل برعاية من المجلس الوطني الأعلى للطاقة، وبتساؤل كيف لسوناطراك أن تعلن استثمار 100 مليار دولار في الخماسي المقبل دون أن يجتمع مجلس الوزراء. ويعتقد مبتول انه

---

[12] .الجزيرة، **تحذير من تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر**، 2014/12/13،
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness

[13] . يومية الوصل، **برلمانيون يطالبون الحكومة بعرض خطة مواجهة أزمة النفط**، الجزائر، 2014/12/17،
http://alwaslonline.com/?page=rubrique&rub=42&date=2014-12-17&aff=3978

من غير المعقول أن تستمر الجزائر في سياسة الدعم دون أي هدف مركز وواضح. لأنه حاليا الدعم والتحولات الاجتماعية تمثل 60 مليار دولار من الناتج الداخلي تقليص الدعم الخاص بالكهرباء والوقود، استهلاك الطاقة التوجه نحو الطاقات النظيفة والمتجددة إعادة تنشيط القطاع الاقتصادي بالعودة إلى ديناميكية خوصصة الشركات. ومراجعة المنظومة المصرفية وتسيير ونشاط الموانئ. وتمكين تجار الترابالندو من سجلات تجارية بتسعيرة ضرائب جزافية. والحرص كل الحرص على أن يكون القرض الاستهلاكي فقط للمنتجات التي تتوفر على نسبة اندماج ما بين 40 و50 %.[14]

بالنسبة للنفط والغاز، ويصل الدعم الضمني الذي تقدمه الحكومة إلى 12% من إجمالي الناتج المحلي. لكن المستفدين الرئيسين من الدعم من الطبقات الميسورة التي تستهلك الطاقة بدرجة اكبر. لأنهم يمتلكون سيارات كثيفة الاستخدام على سبيل المثال. وفي نفس الوقت. يستحوذ الدعم على موارد ثمينة كان يمكن توجيهيها إلى بنود أخرى من أولويات الإنفاق الحكومي. بما في ذلك الصحة والتعليم والبنية التحتية. ومما لا شك فيه أن هذه المشكلة لا يمكن معالجتها بين ليلة وضحاها، وينبغي كخطوة أولى. أن يكون الدعم صريحا وموجها بشكل أفضل إلى من يحتاجونه بالفعل.[15]

ثانيا: اللجوء لعدة تدابير لمواجهة الأزمة انخفاض أسعار البترول

هناك عدة إجراءات يجب العمل بها للمواجهة هذه الأزمة تتمثل فيمايلي:[16]

1. إستراتيجية التقشف: بعد عدم تمكن الحكومة الجزائرية من مواجهة الأزمة المالية، نتيجة لانخفاض أسعار النفط بشكل كبير في السوق الدولية، وهو ما اثر على الجزائر واقتصادها، لم تجد الحكومة الجزائرية سوي خيار واحد لا مفر منه، وهو إتباع إستراتيجية للتقشف.

ومن ضمن هذه الإجراءات المتخذة لمواجهة هذا الوضع، خفض قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة، وزيادة أسعار بعض الخدمات والمواد الاستهلاكية، وفرض رسوم ضريبية جديدة على بعض المواد، وزيادة الرسوم الجمركية لإيجاد مصادر جديدة للإيرادات العامة.

2. احتياطي الصرف: من المعروف أن 98 % من العملة الصعبة في الجزائر، مصدرها الجباية البترولية، كما أن الجزائر تستورد نحو 70 % من احتياجات المواطنين .الأمر الذي تحتم عليه لجوء الحكومة الجزائرية لرصيدها من العملة" احتياطي الصرف"، لتغطية عجز بلغ ما يقرب من 200 مليار دولار قبل انخفاض أسعار النفط، ليصل إلى 156 مليار دولار تبعًا لتقارير الحكومة.

3. إقالة محافظ البنك المركزي: في ضوء الأحداث الجارية في أسعار النفط العالمي، والتي أدت إلى تراجع عائدات الطاقة وانخفاض قيمة الدينار، قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بإقالة محافظ البنك المركزي محمد لكصاسي.

وقد تقلد لكصاسي منصب محافظ البنك المركزي منذ أكثر من 10 سنوات، وخلفه في المنصب محمد لوكال المدير العام لبنك الجزائر.

4. الانفتاح على إفريقيا: أعلن منتدى رؤساء المؤسسات في شهر مارس الماضي، أنه من بين الحلول التي تدرسها الحكومة الجزائرية الآن ضمن المخطط الاقتصادي الجديد، هو الانفتاح على الأسواق الإفريقية .فقد دعا المنتدى إلى عقد لقاء اقتصادي جزائري أفريقي، من أجل تصدير المنتجات والخدمات الجزائرية إلى بلدان القارة والترويج لها، والذي من المقرر أن ينعقد في الفترة ما بين 19 و21 من شهر نوفمبر من العام الحالي.

---

[14]. يومية الشروق، **الحلول المتاحة أمام الجزائر لمواجهة انهيار أسعار البترول**، الجزائر، 2014/12/21، الموقع الالكتروني:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/227099.html

[15]. كريستين لاغارد، **زيادة الانفتاح والتنوع الاقتصادي لصالح كل الجزائريين**، منتدى صندوق النقد الدولي، 2013/03/22.
http://blog-montada.imf.org/?p=2134

[16]. الموقع الالكتروني http//: marketsvoice.com,

5. الجزائر تتبع نموذج جديد: يتلخص هذا النموذج في وقف اعتماد اقتصاد البلاد على الوقود، وجعل الميزانية في خدمة النمو، مع وضع قاعدة صناعية وإنتاجية قوية من خلال تحسين مناخ المؤسسات وترقية المنتج المحلي ومحاربة الفساد. حيث سيتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني و إصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو بـ6.5 %خارج المحروقات خلال العشرية القادمة حسب ما توضحه وثيقة موجزة لهذا البرنامج نشرت عبر الموقع الالكتروني لوزارة المالية.

و هكذا فان المرحلة الأولى من النموذج (2016-2019) ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

أما المرحلة الثانية (2020-2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني تليها مرحلة استقرار وتوافق (2026-2030) يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ6.5 %ما بين 2020 و 2030 و "ارتفاع محسوس" للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر إن يتضاعف ب2.3 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من5.3% حاليا إلى 10%. غير إن بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب الوثيقة.

و يسعى النموذج من جهة أخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال "تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية و اقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره".

كما يهدف إلى تنويع الصادرات من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع. من اجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات و البناء و الأشغال العمومية.

و تشير الوثيقة إلى أن "عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج و الوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه".

و بخصوص الاستثمار ينتظر من اجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر".

في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة و يمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي اعلي.

و على هذا الأساس يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية العامة الاستثمار الخاص والعام على وجه سواء. من اجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق بالتدريج ابتداء من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة وذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

و فيما يخص قابلية الدفع الخارجية يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات و الصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير و يتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة و صناعة و خدمات).

و ينتظر أن تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات و الواردات و الاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020 إذ يعتبر محررو الوثيقة انه "من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الأخيرة".

و يتعين على الاقتصاد الوطني من اجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية و تطور الاستدانة الداخلية و قابلية الدفع الخارجية و التحول الطاقوي.

كما يتعلق الأمر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي و أيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي و إدماجه الجهوي مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و إعداد برنامج جديد لتوزع المناطق الصناعية. في نفس السياق يوصي معدو الوثيقة بضرورة ضمان الأمن الطاقوي و تنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي و تكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية وإضفاء اكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية.[17]

ثالثا: البدائل الأخرى للنفط

هناك عدة بدائل لنفط نذكر منها:

1.قطاع الزراعة كبديل للنفط

تتميز الزراعة بأنها نظام حياة يأتي الغذاء على رأس أولوياته سواء في الإنتاج أو التجارة، وحتى الأمن فمن لا يملك غذاءه لا يملك حريته لاسيما في ظل توجهات المجتمع العالمي نحو النظام الاقتصادي الحر و بالتالي فالزراعة أهمية كبيرة تتمثل فيمايلي:

– توفير الحاجيات الغذائية لأفراد المجتمع: حيث يساهم القطاع الزراعي في توفير المواد الغذائية اللازمة للسكان.[18]

– التكوين الرأس مالي: يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لزيادة التكوين الرأسمالي، الذي يشكل المصدر الرئيسي للاستثمار في الأنشطة المزدهرة في القطاعات الاقتصادية الأخرى[19].

توفير المواد الخام للقطاع الصناعي: يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الأولية للقطاع الصناعي، فمثلا يوفر القطاع الصناعي القطن لصناعة الملابس و الطماطم الصناعية لصناعة مصبرات الطماطم و البيض لصناعة الشامبو و بعض مواد التجميل[20].

وبالتالي فان قطاع الزراعة يمكن أن يكون بمثابة احد البدائل المهمة للنفط في الاقتصاد لما قد يحقق هذا القطاع من تنمية في شتى المجالات وذلك بتوفر الشروط الكافية ومناسبة لتسييره.

2.قطاع السياحة كخيار استراتيجي للنفط

إن القطاع السياحي يلعب دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول فهو يعتبر من أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كبيرة خاصة من العملة الصعبة، هذا بالإضافة إلى أنه يوفر الكثير من فرص العمل المباشرة أو غير المباشرة، فهو إذا قطاع خلاق للثروة، ومصدر لحلول الكثير من المشاكل الاقتصادية منها والاجتماعية، فهناك الكثير من دول العالم ومنها الدول النفطية وجدت في القطاع السياحي ضالتها فقامت باستغلال إمكانياتها بشكل يضمن استدامتها و يغنيها عن مصادر الثروة الناضبة وعلى رأسها احتياطات الثروة النفطية، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة مثالا عربيا رائدا في هذا المجال لما حققته من تطور كبير في مجال الخدمات السياحية وما وصلت إليه في مجال استقطاب أعداد كبيرة ومتزايدة من السياح سنويا.[21]

---

[17]. المديرية العامة لضرائب، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد**، 2018/03/28، الموقع الالكتروني:https://www.mfdgi.gov.dz

[18]. علي جدوع الشرفات،"**مبادئ الاقتصاد الزراعي** "، دار زهران للنشر و التوزيع ،عمان، 2010 ص 28 .

[19] .صقر أحمد صقر ،" **التنمية الاقتصادية**"، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي،ط1،2004، ص571.

[20].علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 29 .

[21].نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة،" **ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**"، المؤتمر العالمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر،08/07 أفريل2008، ص05.

فهذا القطاع ليكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات، خاصة وأن السوق العالمي للسياحة يعد سوقا عملاقا وجذابا وتوقعاته المستقبلية جد متفائلة بالنسبة لاتجاه تطور حجمه في المستقبل، وبالتالي سيكون من أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومن تم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة

فهو بمقدوره اجتذاب رأس المال الأجنبي ، وتوظيف رأس المال المحلي مما يؤدي إلى المساهمة في تخفيف حدة البطالة، وتقليل عجز ميزان المدفوعات وتحفيز صناعات أخرى، ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع السياحة .[22]

خلاصة

النفط مادة غير متجددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة ولهذا فإن سعر هذه المادة لا تقرره عوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج فقط وإنما تدخل في تقرير سعره أيضا حسابات تعويض هذه المادة الحيوية وثمن البدائل المتاحة ومن ينظر إلى تسعيرة النفط اليوم على انه خاضع للعرض والطلب وميكانيكية السوق يتجاهل العناصر الرئيسية المكونة لسعر مادة كهذه، لذلك فان الدعوة إلى تجميد الأسعار النفط وهي مدار المعركة التي تدور اليوم على الساحة النفطية –كمدخل لحل مشكلات العالم الصناعي وبالتالي للحفاظ على التوازن الاقتصادي العالمي، هذه الدعوة من الوجهة الاقتصادية تصدر عن الدول المصدرة للنفط كالجزائر كما أنها تؤدي من الوجهة السياسية إلى استقرار في العلاقات وإنهاء التوتر بين دول الاوبيك خاصة ومنه يمكن استخلاص عدة نتائج اشتملت على مايلي:

- إن أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على الجباية البترولية.
- التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات، بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها.
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.
- أن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا وهو ما أكدته أزمة 2014.

قائمة المراجع

1– المراجع العربية

1–1 الكتب

1. صلاح يحياوي، فاروق الصوفي، **سياسات في تصنيع النفط– الجزائر–** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.
2. محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي– الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
3. مانع سعيد العقيبة، **أوبك والصناعة البترولية**، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، 1974.
4. علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2010 .
5. صقر أحمد صقر ، **التنمية الاقتصادية**، ط1، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2004.

[22]. محمد وزاني، **السياحة المستدامة وواقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010،ص115.

6. نفين حسين، انهيار **أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجية**، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

1-2 أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير

7. إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية- دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016/2015.
8. دواد سعد الله، **أثر تقلبات أسعر النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012.
9. العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر (1970-2006)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2007-2008.
10. داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص اقتصاد مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، الجزائر، 2011-2012.
11. محمد وزاني، **السياحة المستدامة وواقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

1-3 الجرائد ومنشورات ومواقع الالكترونية والملتقيات

12. الجزيرة، **تحذير من تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر**، 2014/12/13، http://www.aljazeera.net/news/ebusiness
13. يومية الوصل، **برلمانيون يطالبون الحكومة بعرض خطة مواجهة أزمة النفط**، الجزائر، 2014/12/17، http://alwaslonline.com/?page=rubrique&rub=42&date=2014-12-17&aff=3978
14. يومية الشروق، **الحلول المتاحة أمام الجزائر لمواجهة انهيار أسعار البترول**، الجزائر، 2014/12/21، http://www.echoroukonline.com/ara/articles/227099.html
15. ريستين لاغارد، **زيادة الانفتاح والتنوع الاقتصادي لصالح كل الجزائريين**، منتدى صندوق النقد الدولي، http://blog-montada.imf.org/?p213, 2013/03/22
16. الموقع الالكتروني: http//: marketsvoice.com
17. المديرية العامة لضرائب، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد**، 2018/03/28، https://www.mfdgi.gov.dz
18. نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة،" **ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**"، المؤتمر العالمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر،08/07 أفريل2008.

2- المراجع الأجنبية

19. Svetlana Tsalik et Anya Schiffrin, **Guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes**, **Initiative for Policy Dialogue**, Open Society Institute, New York, USA, 2005.
20. Pablo Druck, Nicolas E. Magud, and Rodrigo Mariscal ,**Collateral Damage**: **Dollar Strength and Emerging Markets Growth**, IMF Working Paper, July 2015.